الاصولية الاسلامية التي ترفض مبدأ القبول بوجود اسرائيل. اما اسرائيل فتقول بأن التجربة التاريخية الحديثة تشير الى استمرار تراجع الموقف العربي أمام الضغوط الاسرائيلية والاميركية. وعليه، فان استمرار تلك الضغوط ودعم المطالب الاسرائيلية سوف يضعف الموقف العربي، ويوصله الى درجة تحقيق الاهداف الاميركية والاسرائيلية كافة في المنطقة العربية.

بناء على ما تقدّم، يمكن القول بانه لم يكن من الممكن او من المصلحة البقاء خارج أطر الاتصالات السياسية ورفض المشاركة في العملية السياسية الحالية. ويمكن القول، أيضاً، ان المشاركة في تلك العملية لا تعني ويجب ان لا تقود الى التنازل عن الحقوق العربية الاساسية. وبسبب ضعف امكانيات نجاح العملية السياسية الراهنة في تحقيق «حل واقعي» يصون بعض الحقوق العربية، فان على الاطراف العربية المشاركة ان تتبنّى استراتيجية عمل تقوم على ثلاثة مبادىء بسيطة وأساسية:

اولاً: تجنّب وصول المباحثات الى حال تشكّل بالنسبة للطرف العربي المفاوض فخاً يصبح الخروج منه صعباً ومكلفاً للغاية، ويغدو البقاء فيه قبولاً بالعيش في سجن معتم بلا نور أو أمل.

ثانياً: ادراك حقيقة ضعف الموقف العربي والحاجة لتجميع ما لدى العرب من أوراق قليلة لخوض معركة آنية هدفها الرئيس الممكن «تقليل حجم الخسائر» الحتمية.

ثالثاً: الاتجاه الى التحكّم في جدول أعمال المباحثات من خلال طرح المبادرات ضمن هدف «تقليل حجم الخسائر» واستهداف «حل واقعي».

اطاران للتفاوض

تعتبر المباحثات المباشرة بين الاطراف المتنازعة من أنجع وسائل حل النزاعات الدولية وتحقيق السلام. وفي حالة تعذّر اتفاق الاطراف المتنازعة على الالتقاء حول طاولة المفاوضات وجهاً لوجه، يمكن بدء عملية التفاوض من خلال طرف ثالث يقوم بدور الوسيط. وينحصر دور الطرف الوسيط، عادة، في العمل على تقريب وجهات نظر الاطراف المتنازعة وتجسير الفجوة التي تفصل في ما بين مواقفها المتضاربة. وهذا يعني ان نجاح دور الوسيط يتوقف، عادة، على عاملين: الاول، وضوح مواقف الاطراف المتنازعة وتحديد مطالبها الرئيسة؛ والثاني، تعريف تلك المطالب بلغة تسمح بايجاد الحلول الوسط.

في الكثير من الاحيان، وذلك كما حدث في فيتنام وكمبوديا وانغولا، يتم الاتفاق بين الاطراف المعنيّة على هدف نهائي لعملية المفاوضات وذلك قبل الدخول في تلك العملية. وفي العادة، يقوم الطرف الوسيط أو هيئة دولية بتحديد ذلك الهدف واقناع الاطراف المعنيّة على القبول به. وبذلك يصبح بالامكان اختصار المفاوضات الى عملية لاجراء الترتيبات السياسية والامنية والاقتصادية والجغرافية وغيرها وصولاً للهدف النهائي مع الحفاظ على مصالح الاطراف المعنيّة.

في احيان اخرى، وذلك كما حدث بالنسبة لمباحثات فك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥، يقوم الطرف الوسيط بالعمل مع الاطراف المتنازعة للاتفاق، أولاً، على قائمة من المبادىء الأساسية لتوجيه عملية المفاوضات وتحديد محطّتها الرئيسة. وقد يقوم الطرف الثالث، احياناً، باقتراح خطة متكاملة لحل النزاع والعمل، بالتالي، على حمل الاطراف المتنازعة على القبول بها كهدف عام لعملية التفاوض واطار أساس لحل النزاع القائم.